

استمارة المشاركة

اللقب: بشيشي اللقب: مجلخ

الاسم: وليد الاسم: سليم

التخصص: تحليل اقتصادي فرع احصاء واقتصاد تطبيقي

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم أ

الوظيفة: أستاذ دائم

مؤسسة العمل: جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الهاتف: 0696893689 الايميل: bchichi1983@yahoo.fr

لغة المداخلة: العربية

عنوان المداخلة: الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري

محور المداخلة: المحور الرابع

عنوان المداخلة: الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر كألية لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري

د/ وليد بشيشي د/ سليم مجلخ

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الملخص: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي الذي يساهم في زيادة حجم الاستثمارات، مستويات الإنتاج، الدخل وتوفير مناصب شغل جديدة بالنسبة للدول المستضيفة له، لذا تعمل الدول على توفير مناخات مناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير مجموعة من المزايا والتسهيلات، خاصة في الدول النامية التي تتوفر على الموارد والمواد الأولية، وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري وتحسين أدائه والخروج من التبعية النفطية.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار العمومي، تحسين الأداء، الاقتصاد الجزائري، التنويع الاقتصادي.

المقدمة: يعتبر مجال الاستثمار من المجالات الحيوية التي توليها الدولة اهتماماً كبيراً خاصةً فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعمل جميع الدول سواءً كانت متقدمة أو نامية على جذبها، من خلال توفير بيئة مناسبة ومنح امتيازات ومحفزات، ونحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر كألية لدعم تحسين أداء الاقتصاد الجزائري من خلال الاجابة على الاشكالية الآتية: ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الاقتصاد الجزائري وتحسين أدائه؟

الفرضيات: نحاول من خلال هذا البحث إثبات صحة الفرضيات التالية:

- الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب ويعاني من جملة من المعوقات؛
 - تبذل الجزائر مجهودات جبارة لترقية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الاقتصاد الوطني وتنويعه ودعم خروجه من التبعية النفطية.
- أهمية الدراسة وأهدافها: تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج أحد مواضيع الهامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي توليه الدولة اهتماماً كبيراً من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. كما تهدف الدراسة إلى تحقيق النقاط الآتية:

- تحديد معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والامتيازات الممنوحة له؛

- تحديد أسباب عدم نجاح تطور الاقتصاد الوطني؛

- تحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة: نعتد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار العمومي كألية للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري وتحسين أدائه، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

ثانياً: معوقات وأسباب فشل نجاح الاقتصاد الجزائري؛

ثالثاً: الاستثمار العمومي والاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النهوض بالاقتصاد الجزائري وتنويع وتحسين أدائه.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر الاستثمار من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي توليها الدول والشعوب اهتماماً كبيراً كونه أداة لزيادة مستويات الإنتاج والدخول، والوصول بالمجتمعات إلى الرقي والتقدم، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أنواع الاستثمار كونه يوفر فرصة للتمويل الأجنبي للمشاريع، والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منح الامتيازات وتقديم التنازلات والتسهيلات مع تذييل العراقيل والمعوقات.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر (مفهومه، أنواعه، أهدافه):

1-1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (مفتاح صالح وبن سميحة دلال، 2009، 108): يعرف حسب تقرير الاستثمار العالمي كما يلي: هو الاستثمار الذي تكون غالبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي، أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن التزام طويل المدى، ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار.

1-2- أنواعه: يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (نفسه، نفس الصفحة):

- ✓ إنشاء فرع جديد؛
- ✓ اقتناء شركة قائمة موجودة؛
- ✓ إنشاء شركة ذات الاستثمار المشترك؛
- ✓ الإدماج والتملك.

1-3- أهدافه ودوافعه: تختلف دوافع وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة والمستثمر، فأهدافه بالنسبة للمستثمر تتمثل في:

- ✓ دوافع سياسية تكمن في مساعدة دولة حليفة أو ممارسة الضغط على دول معينة.
- ✓ دوافع اقتصادية وتتمثل في التوسع في الاستثمارات لتحقيق عوائد وأرباح أكبر، توفر وانخفاض أسعار المواد الأولية في الدولة المستثمر فيها، توفر مناخات خصبة للاستثمار (أسواق، امتيازات، استقرار سياسي... الخ).

أما بالنسبة للدولة المضيفة تتمثل أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في (منور أوسرير وعليان نذير،

2011، 08):

- ✓ دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات؛
- ✓ زيادة معدلات الاستثمار والإنتاج ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- ✓ زيادة معدلات التشغيل واكتساب المعارف والخبرات والأفكار الجديدة.

2- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته:

2-1- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر: يعبر مناخ الاستثمار عن مجموع الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والقانونية، المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار والتي يمكن حصرها في النقاط التالية (محمد الداودي، 2011، 08):

- ✓ تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- ✓ حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج؛
- ✓ استقرار سعر العملة الوطنية؛
- ✓ سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة؛
- ✓ إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء عن الضرائب والرسوم الجمركية؛
- ✓ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها؛
- ✓ توفر شريك محلي من الدول المضيفة؛
- ✓ حرية النقل والتصدير، وتوفر الفرص الاستثمارية.

2-2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: من أهم محددات الاستثمار الأجنبي ما يلي (منصوري الزين، 2006/2005، 36-37):

- ✓ تكلفة عناصر الإنتاج من عملة و مواد و أجور و نقل، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول، كلما تشجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة؛
- ✓ الاستقرار السياسي، إذ كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في تلك الدولة؛
- ✓ حجم السوق في الدولة المراد الاستثمار فيها، فالسوق الصغيرة قد لا يشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة؛
- ✓ المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيد لمراقبة العملة و سهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية، و قوانين الاستيراد و التصدير، و كذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك؛
- ✓ النظام الضريبي و حجم و شكل الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح للاستثمارات الأجنبية لجذبها؛
- ✓ وجود منافسة قوية للمشروعات المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها؛
- ✓ مدى توافر الموارد البشرية و عناصر الإدارة الكفأة في الدول المراد الاستثمار فيها؛

3- معوقات و امتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: ان مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من مجموعة من المعوقات والصعوبات، لذلك وضعت الدولة امتيازات وتحفيزات لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3-1- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: يمكن تقسيمها إلى معوقات اجتماعية، إدارية، سياسية وأمنية، بنكية.

3-1-1- المعوقات الاجتماعية: نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ غياب ثقافة الادخار والاستثمار لدى غالبية أفراد المجتمع؛
- ✓ ضعف البنى التحتية وضعف الخدمات المقدمة؛
- ✓ تفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة.

3-1-2- المعوقات السياسية والأمنية: نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ غياب الاستقرار السياسي في العشرية الأخيرة من القرن الماضي؛
- ✓ عدم فعالية الجهاز القضائي؛
- ✓ نقص الأمن الناتج عن الجماعات المتطرفة في الجبال (الإرهاب).

3-1-3- المعوقات الإدارية (عبد القادر بابا، 2004، 252): نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ مشكل الحصول على الموافقة؛
- ✓ مشكل الحصول على التجهيزات؛
- ✓ مشكل الحصول على أراضي البناء؛
- ✓ ضعف الخدمات المقدمة للمستثمرين؛
- ✓ تنامي القطاع الوهمي (الموازي)؛
- ✓ إضافة إلى انتشار البيروقراطية، الرشوة، المحسوبية، اختلاس وتبذير المال العام.

3-1-4- المعوقات البنكية والتمويلية: نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ تماطل الجهاز البنكي في عملية التمويل، وفتح اعتماد مستندي؛
- ✓ صعوبة الحصول على القروض؛
- ✓ القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج.

3-2- وكالات الاستثمار في الجزائر:

3-2-1- وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI) : أنشأت الوكالة بمقتضى المرسوم

التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993. المتعلق بترقية الاستثمار، لاسيما المواد من (7) إلى (11). وتدعم هذا القانون، بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـ 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI). التي عرفها بأنها (مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص (الوكالة). وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة (مرسوم تنفيذي، 1994).

وتتمثل أهداف الوكالة فيما يلي (عبد القادر بابا، 159):

- ✓ مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم؛
- ✓ وضع كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي تحت تصرف المستثمرين؛
- ✓ المساهمة في تطوير وترقية فضاءات وأشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطنية والمناطق الحرة المنجزة بالجزائر؛
- ✓ تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات، في إطار المرسوم التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية (المادة 3 من المرسوم التنفيذي 94-319)؛
- ✓ تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية؛
- ✓ تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار، الذي أودعه وتبلغه ضمن الأشكال ذاتها بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضها؛
- ✓ تجري التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار. قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أو رفضها؛

- ✓ تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة (المادة 4، المرسوم التنفيذي 319-94)؛
- ✓ تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار؛
- ✓ تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا، للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالاستثمار.

3-2-2- المجلس الوطني للاستثمار CNI: أنشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة ويكلف هذا المجلس بما يلي (أمر رقم 03/01، 2001):

- ✓ يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛
- ✓ يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية؛
- ✓ يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات؛
- ✓ يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها، مساهمة خاصة من الدولة. وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- ✓ يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- ✓ يحث ويشجع على استحداث مؤسسات، وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.

3-2-3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بواسطة الأمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار (المادة 06 من الأمر 03/01)، وعملا بأحكام المادة (6) من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 282-01، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001. المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها. والذي عرف هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (عبد القادر بابا، 161).

وتتمثل مهام الوكالة في: (نفسه، نفس الصفحة)

- ✓ تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛
- ✓ تستقبل وتعلم وتساعد المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛
- ✓ تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع؛
- ✓ تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات، التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- ✓ تسير صندوق دعم الاستثمار، المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001؛

- ✓ تقييم الشباك الوحيد طبقا لأحكام المادتين (23) و(24) من الأمر رقم 03-01 المذكور سابقا؛
- ✓ تحدد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات الاقتصادية وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع؛
- ✓ تجمع كل الوثائق الضرورية، التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار. وتعالجها وتنتجها وتنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات؛
- ✓ تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام والترقية والتعاون، مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر، وبفرص العمل والشراكة فيها والمساعدة على إنجازها؛

- ✓ تحدد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقتراح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها؛
- ✓ وفقا للمادة (5) من المرسوم التنفيذي رقم 01-282، يمكن للوكالة أن تكلف مجموعة من الخبراء من أجل معالجة مسائل خاصة مرتبطة بالاستثمار. وتنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية متعلقة بهدف الوكالة، وإقامة علاقات تعاون مع هيئات مماثلة أجنبية، واستغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها، والمتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى؛
- ✓ تقوم الوكالة بتقديم إلى المجلس الوطني للاستثمار، وإلى السلطة الوصية كل تقرير واقتراح تدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار.

3-2-4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): (عبد القادر بابا، 163/162) أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996. حيث نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة، ودفعهم إلى عالم الشغل. وتعمل هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة من أجل دعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف الشباب. ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الحكومة. وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. في حين يوجد مقر الوكالة في الجزائر العاصمة. ويمكن إنشاء فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي. وتكمن مهام الوكالة في النقاط التالية:

- ✓ ترافق وتدعم وتتابع أصحاب المشاريع، في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- ✓ تقوم بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفائدة، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل؛
- ✓ تبلغ الشباب أصحاب المشاريع المرشحين، بالاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بالإعانات والامتيازات الممنوحة لهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- ✓ تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع؛
- ✓ تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف الأولى، عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة ترغب في ذلك؛
- ✓ تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم .

3-3- الامتيازات الممنوحة في إطار الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر: يوجد في الجزائر نظامين للحوافز (مفتاح صالح وبن سميحة دلال، 117).

- النظام العام للحوافز: يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز للمشروع وبداية تشغيله.

- النظام الخاص أو الاستثنائي: وهو محدد في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار. ومن أهم الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر نذكر:

- ✓ خفض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة اللازمة للمشروع الاستثماري؛
- ✓ الإعفاء على الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة إلى السلع والخدمات الداخلة في الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء على رسوم نقل الملكية؛
- ✓ وجوب التعويض العادل جراء أي مصادرة إدارية؛

- ✓ مبدأ التحكم في فظ النزاعات؛
- ✓ تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالأشغال والمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع بناء على تقييم من وكالة الاستثمار لقيمة هذه المنشأة؛
- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات اعتبارا من التاريخ الفعلي لانطلاق النشاط، من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة والرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي؛
- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات الداخلة في الاستثمار.

ثانيا: معيقات وأسباب فشل نجاح الاقتصاد الجزائري؛

يعاني الاقتصاد الجزائري من جملة من الأسباب التي حالت دون تطوره ووصله إلى المستوى المطلوب ويمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط الآتية:

1- أسباب اقتصادية: نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ الاعتماد على سياسة الريع البترولي؛
- ✓ ضعف سياسات واستراتيجيات الانفاق العمومي؛
- ✓ ضعف تنافسية العملة الوطنية؛
- ✓ اهمال القطاعات المنتجة والتي تملك فيها الدولة مقومات؛
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية؛
- ✓ فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، وهي في أغلبها (السياسات الاقتصادية) نماذج لسياسات أجنبية مستوردة طبقت بحذافيرها دونما مراعاة لأدنى خصوصيات المجتمع الجزائري؛
- ✓ ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية نتيجة عدم الاعتماد على سياسات التأهيل والتطوير العلمي والتكنولوجي؛

2- أسباب مالية: نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ ضعف الأنظمة المالية والجبائية؛
- ✓ ضعف المنظومة البنكية وتشدها في منح الائتمان؛
- ✓ ضعف وعدم وجود أسواق مالية (بورصات) قادرة على دعم سبل التمويل؛
- ✓ عجز الموازنة العامة للدولة بصورة مستمرة ودائمة.

3- أسباب سياسية: نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ ضعف أنظمة الحكم وضعف رؤيتها الاقتصادية؛
- ✓ رغبة الدولة في شراء السلم الاجتماعي على حساب الاقتصاد الوطني من خلال تبني السياسات المتعلقة بالدعم الاجتماعي؛
- ✓ ضعف الرقابة، المساءلة والمحاسبة...؛
- ✓ الفساد السياسي واحتكار السلطة مما خلق مناخا سياسيا غير مستقر انعكس على جوانب الحياة المختلفة وفي مقدمتها التدايعات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة؛
- ✓ الاحتكار السياسي والاقتصادي وتمركز الثروة والمشاريع وفرص الاستثمار في أيدي نسبة قليلة من الشعب، بينما تعيش الأغلبية غبنا وعسرا استحال مع الحياة في الكثير من جوانبها.

✓ ضعف البرامج الانمائية المعتمدة.

4- أسباب ومعوقات أخرى: نلخصها في النقاط الآتية:

✓ التبذير، سوء التخطيط، البروقراطية؛

✓ انتشار الفساد في جميع المجالات؛

✓ **ختلاط وتداخل الصلاحيات بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فلا البرلمان يؤدي دوره في المراقبة الصارمة والتشريع الفعال، ولا الجهاز القضائي المكبل نجاح في تفكيك أخطبوط الفساد الذي سمم مختلف المؤسسات والقطاعات.**

✓ **عدم وجود نظرة استشرافية وخطة مستقبلية واضحة المعالم غير الاعتماد على البترول وتحميل الشعب مسؤولية الأزمة وذلك بسن إجراءات قاسية ظهرت معالمها في قانون المالية لسنة 2016.**

ثالثا: الاستثمار العمومي والاستثمار الأجنبي المباشر ودورهما في النهوض بالاقتصاد الجزائري وتنويع وتحسين أدائه.

يعتبر كل من الاستثمار العمومي والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل والعناصر المساهمة والمساعدة على انجاح النهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري

1- دور الاستثمار العمومي في النهوض وتحسين أداء الاقتصاد الوطني: اعتمدت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة على سياسة انفاقية توسعية تعتمد على التخطيط وموجهة للاستثمار في مجالات عدة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique PSRE (المخطط الثلاثي 2001 - 2004) خصص له غلاف مالي أولي بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يبلغ غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار). والبرنامج التكميلي لدعم النمو Programme PCSC - complémentaire de soutien à la croissance (المخطط الخماسي الأول 2005 - 2009) خصص له 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف النهائي فقد قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) في نهاية 2009، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى. أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique PCCE - (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014) خصص له 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج خصص له 11534 مليار دينار (155 مليار دولار).

ومن الملاحظ أن الدولة خصصت مبالغ كبيرة للاستثمار العمومي لكن النتائج بقيت بعيدة عن المستوى المطلوب نتيجة للمشاكل والمعوقات السابقة الذكر، ومن ثم لا بد على الدولة من إعادة النظر في متابعة الاستثمار العمومي ومرافقته من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه.

2- النفقات الاستثمارية: الجدول رقم 01 يبين تطور النفقات العامة المخصصة لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات في ميزانية الجزائر خلال الفترة 2004/2014.

الجدول رقم 01: تطور النفقات العامة المخصصة لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات خلال الفترة 2004/2014

السنة	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
نفقات التسيير المخصصة لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات المليار دج	4.453	4.150	4.396	4.135	2.039	1.505	1.00	0.409	0.394	0.352	0.366

Sources : www.joradp.dz

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن نفقات التسيير المخصصة لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات قد أخذت ترتفع من سنة إلى أخرى حيث انتقلت من 0.366 مليار دج إلى 4.453 مليار دج خلال سنتي 2014/2004، وسبب الارتفاع في السنتين الأخرتين يرجع إلى ضم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات. ومن الملاحظ كذلك أنه بعد هذه السنة تم حل هذه الوزارة ولم تعد موجودة.

3- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين أداء الاقتصاد الوطني: تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر تأثرا ايجابيا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية حيث ارتفعت خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول رقم 03، على عكس التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي التي كانت قيمها متذبذبة وهذا ما يوضحه الجدول رقم 02..

الجدول رقم 02: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

السنة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة % من إجمالي الناتج المحلي	0.367	0.177	0.367	0.223	0.348	0.067	0.053	-
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة % من إجمالي الناتج المحلي	1.441	1.439	2.210	1.564	1.350	1.571	1.129	1.04

Sources : - www.ons.dz

- La Banque Mondiale, données, secteur financier, Disponible sur le lien électronique <http://data.albankaldawli.org/topic/financial-sector> (10/06/2013)..

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الخارجة) تراجع خلال سنتي 2008 و 2010 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي أثرت على الدول المستقبلية، أما صافي التدفقات الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت خلال 2009 وهي أقصى قيمة تبلغها خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى استقطاب بعض الاستثمارات الخارجية نتيجة لانعدام فرص الاستثمار في الدول الأخرى التي تعاني من إفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خاصة المتعلقة بالركود الاقتصادي.

الجدول رقم 03 حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2012/2004
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

2.90	2.57	2.30	2.847	2.646	1.662	1.795	1.081	1.081	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
					2016	2015	2014	2013	السنوات
					1.637	1.403	1.503	1.692	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

المصدر: 2006-2004 فظيمة حفيظ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، 2010، ص 93.

<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/e576f410-c7e8-495a-9d6b-2012-2007a24427fc5111>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انتعاشا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع بداية 2008 حيث تجاوزت ملياري دولار واستمرت في الارتفاع لتبلغ حوالي 3 مليارات في سنة 2012 وهذا راجع إلى الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول المستقطبة لهذه الاستثمارات هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهور ما يعرف بالربيع العربي في كل من (تونس، مصر، ليبيا، سوريا اليمن) إضافة إلى انقسام السودان، إضافة إلى الحروب الأهلية الناشئة في بعض الدول الناتجة عن الربيع العربي أو نتيجة لأسباب أخرى كالحرب في مالي، والصراعات في الشرق الأوسط، ونتيجة لهذه الأسباب ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خاصة مع الاستقرار السياسي والأمني السائد، وعدم تأثرها بصفة مباشرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية إضافة إلى التحفيز والامتيازات الممنوحة وتبيني الجزائر انجاز مجموعة من المشاريع الهامة كالطريق السيار شرق غرب من خلال انتهاء سياسة انفاقية موسعة تعتمد على التخطيط. كما تحسن ترتيب الجزائر بين الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة لتحتل المراتب 127، 113، 77 خلال السنوات 2007، 2008، 2009. كما نلاحظ تذبذب حجم الاستثمارات خلال الفترة 2013/2016، ومما سبق يتبين مدى ضعف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

النتائج والتوصيات: توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ يعاني مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من مجموعة من العراقيل والصعوبات؛
- ✓ وضعت الجزائر مجموعة من الامتيازات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ لم تتأثر النفقات العامة الموجهة لترقية الاستثمار والاستثمار العمومي بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- ✓ الاستثمار العمومي والاستثمار الأجنبي المباشر لم يحقق الأهداف المرجوة في دعم وتحسين أداء الاقتصاد الجزائري.

وعلى ضوء النماتج السابقة يمكن الخروج بالتوصيات التالية لتحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

- ✓ مكافحة كل أشكال البيروقراطية والرشوة وتقديم كل التسهيلات الممكنة، والمساواة في المعاملات بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- ✓ تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية وإدخال مجموعة من الإصلاحات التي تتماشى مع خلق بيئة تنافسية قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ دعم الاستثمار المحلي وتشجيعه؛
- ✓ استغلال الظروف العالمية الراهنة (الأزمة المالية العالمية، الثورات، النزاعات، الحروب... الخ) في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- ✓ تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي والاندماج الإقليمي، وضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي؛
- ✓ الاعتماد على سياسة التنويع الاقتصادي في إطار اقتصاد الرقمنة ومن خلال دعم الاستثمار العمومي والأجنبي المباشر.

المراجع والهوامش:

- المادة (6): من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- أمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 22 غشت 2001، المادة (19).
- يوم برلماني حول الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، 30-06-2009، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.apn-dz.org/apn/arabic/journees_parlementaires/journee_30_06_09/journee_30_06_2009.htm
- محمد الداودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية -، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 02، المجلد 13، 2011.
- منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 03، 2006/2005.
- منور أوسريير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، بدون تاريخ نشر.
- مرسوم تنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (المادة 1)، الجريدة الرسمية رقم 67، بتاريخ 19 أكتوبر 1994.
- عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي السابع حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2004/2003.
- فوزية غربي، أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية والجزائر، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر لعلوم الإسلامية قسنطينة، 05 - 06 ماي 2009.
- صالح مفتاح وبن سميحة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، بحوث اقتصادية عربية، العددان 44/43، 2009.